انعكاسات العملية السياسية في العراق
على دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاحتلال الامريكي

أ.م.د.جاسم يونس الحريري

لاشك ان التغيير الذي حصل في العراق منذ بدء الاحتلال الامريكي في التاسع من نيسان/ ابريل 2003 وما صاحبه من تغييرات دراماتيكيه في المشهد السياسي العراقي كان له اثار اقليمية واضحة اصابت دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، فصورة العراق بعد الاحتلال ولاسيما في المجال السياسي وضعت دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة تقييم جديد لدورها في المنطقة، واستخلاص الدروس والعبر التي يمكن ان يحدثها ما جرى في العراق عليها، فكما هو معروف ان الانظمة السياسية لدول المجلس خاضعة لحكم القبائل والعشائر المتنفذة في الحكم والتي صاغت تجربة سياسية حاولت ان تجند من خلالها كل الفواعل الداخلية (الجهمور، مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات، مراكز البحوث، البرلمانات، مجالس الشورى ... الخ)لصالح دعم اجندتها الداخلية والخارجية، بعبارة اخرى ان هذه الانظمة حاولت ان تقنن شرعيتها واستمرارها في الحكم الى ما لانهاية تحت شعار (توريث الحكم) بعد ان كانت محميات اجنبية من خلال ايجاد مجالس ومؤسسات (كالبرلمانات، ومجالس الشورى) كاطار لحكمها، على الرغم من ان هذه المؤسسات تتضمن ابرز رجال الحكم التابعين الى القبائل المسيطرة على دقة الحكم او المؤيدين والموالين لها، فضلاً عن ذلك ان هذه الانظمة على الرغم من تركيبتها السياسية الجامدة التي لاتتوائم مع التطورات الاقليمية والدولية، الا ان طبيعة الحياة المدنية فيها قد وصلت الى مراحل متقدمة من التحديث في البنى التحتية والمرافق العامة بفضل كونها دول ريعية تعتمد على مبيعاتها من النفط لتمويل نفسها على الرغم من الحقيقة التي يتفق عليها اغلب المختصون في مجال الطاقة ومفادها ان مخزون بعض دول مجلس التعاون الخليجي من النفط كمملكة البحرين وسلطنة عُمان مائلة الى النفاذ في المستقبل المتوسط على اقل تقدير وعليه يمكن ان نصل الى حقيقة مهمة مفادها ان دول مجلس التعاون الخليجي تعيش اشكالية محيرة فهي من جانب لازالت تعاني من الانفراد بالحكم، وسيطرة العوائل والقبائل على مقاليد السلطة، ومن جانب اخر فهي في منظار المراقبين قد عبرت مراحل متقدمة في مجال المدنية ضاهت حتى اهم الدول المتقدمة لاسيما ان دول مجلس التعاون الخليجي تجتاحها حملة اعمار وبناء وتطوير في مجال العقارات، وتوفير الخدمات العامة للمواطن، وفي ظل هذه الاشكالية برز النموذج العراقي بعد الاحتلال بتطوراته السياسية المختلفة حيث ظهرت العديد من الاحزاب السياسية ذات الانتماءات والاتجاهات الفكرية المختلفة، وحدثت الانتخابات فيه لمرتين عام 2005، وانتشرت ظاهرة الانفتاح الاعلامي حيث برزت اكثر من قناة فضائية عراقية، وانشئت اكثر من اذاعة مسموعة وانتشرت خدمات الانترنت والاتصالات الدولية والستلايت واستمر المشهد السياسي العراقي بحراك سياسي بين الكتل والتيارات السياسية المختلفة لحد الان وفي ظل هذه التطورات لابد من الاجابة على التساؤل الاتي المهم ومفاده:- اين تقف دول مجلس التعاون الخليجي من كل هذه التطورات في العراق ؟وما هي ابرز الانعكاسات التي يمكن ان تصيب دول مجلس التعاون الخليجي جراء ما جرى في العراق واستمرار العملية السياسية فيه ؟ الواقع ان الاجابة على هذه التساؤلات التي تشكل بحد ذاتها اشكاليات جديرة بالبحث والدراسة يحتاج الى تأشير بعض الحقائق التي يمكن حصرها بالفرضية التالية ومفادها (حصول انعكاسات داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي جراء العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الامريكي). وتبعاً لذلك يمكن تأشير الانعكاسات التي اصابت دول مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية . بعد ذلك يحتم علينا التوقف قليلاً لاستقراء افاق المستقبل وتبعاً لذلك يمكن القول ان دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ان تدور حول ثلاثة سيناريوهات مرجحة للحدوث وهي كما يأتي :-

1- **<u>سيناريو حصول الانعكاسات على دول المجلس</u>** :- هذا السيناريو بدأت ملامحه تتفاعل داخل الساحة الخليجية لاسيما ان دول مجلس التعاون الخليجي مقبلة على حدوث صراع حقيقي بين تيارين

رئيسين هما التيار المحافظ وتيار التغيير والاصلاح حيث ان ابرز النتائج المتوقعة جراء ذلك حدوث ضغوط فعلية حتى على المؤسسة السياسية منها ضغوط اقليمية ودولية لمنح دولها فسحة من الانعتاق السياسي لصالح انشاء برلمانات حقيقية بعيدة عن سيطرة الحاكم، والعائلة والقبيلة، وانتعاش عملية الاقتراع السري المباشرمن الشعب لانتخابات المجالس النيابية والبلدية وافساح المجال للمرأة لاخذ دورها السياسي داخل دول المجلس وافساح المجال للتعددية الحزبية، والسماح بترخيص انشاء الاحزاب السياسية لان ابقاء الصوت الخليجي الشعبي مغيباً وعدم اعطائه دوراً للمشاركة في العملية السياسية بصورة عامة وعملية صنع القرار بصورة خاصة لايمكن ان تكون صوره المشهد السياسي الخليجي يتسم بالاسقرار بعيداً عن التدهور والصراعات السياسية التي يمكن ان تخلق مشاكل عديدة للامن الوطني لتلك الدول والتي قد تؤثر على الامن القومي الخليجي بصورة عامة .

2- **سيناريو عدم حصول انعكاسات على دول المجلس:-** قد ينمو هذا السيناريو في ظل استمرار المؤسسة السياسية الخليجية بالتمسك بالحكم الى ما لا نهاية على الرغم مما يجري من حولها من تغييرات ومنها ما جرى في العراق من تغيير سياسي منذ ابريل 2003 ولحد الان ناهيك ان هذا السيناريو يمكن ان يأخذ دوره في ظل دعم التيار المحافظ ولاسيما الديني للمؤسسة السياسية من باب (الانصياع لولي الامر ونصرته) وعدم اخذها بنظر الاعتبار لكل التطورات والموجات القادمة من الخارج التي تطالب دول مجلس التعاون الخليجي باجراء اصلاحات هيكلية في انظمتها و قوانينها و زج الشعب في العملية السياسية ليأخذ دوره وفق الدستور ومبادئ حقوق الانسان التي اقرتها المواثيق الدولية .

3- **سيناريو الموازنة بين حدوث وعدم حدوث انعكاسات على دول المجلس :-** هذا السناريو هو القناة التي يختبر بها قوة التيارين المحافظ والداعي للاصلاح حيث يمكن ان تحدث احتكاكات فكرية وسياسية بين التيارين لكسب الدعوة من الجمهور لنصرة اجندته حيث لازالت القيم الاجتماعية والدينية المحافظة تفعل تأثيرها في النسق القيمي والاجتماعي الخليجي التي تقوي وشائجها طلائع التيار المحافظ لكن يجب ان لاننسى ان هناك تياراً بدأ يرسم صورته بقوة داخل المشهد السياسي الخليجي ويوصل صوته الى صانع القرار من خلال قنوات منها على سبيل المثال كتابة المذكرات، واستخدا اكبر عدد من المثقفين والاكاديميين اسلوب تقديم العرائض والتوقيع عليها والتي تدعو الى التغيير واجراء الاصلاحات الداخلية قبل ان يفرضها من الخارج. وفي ظل هذه الاشكالية تبقى الموازنة بين المحافظة والتغيير عرضه للصعود والهبوط والتباطؤ والنمو بفعل مؤثرات داخلية واقليمية ودولية .

?